الملخص التنفيذي

لمحة عن أحدث التطورات الاقتصادية والمالية

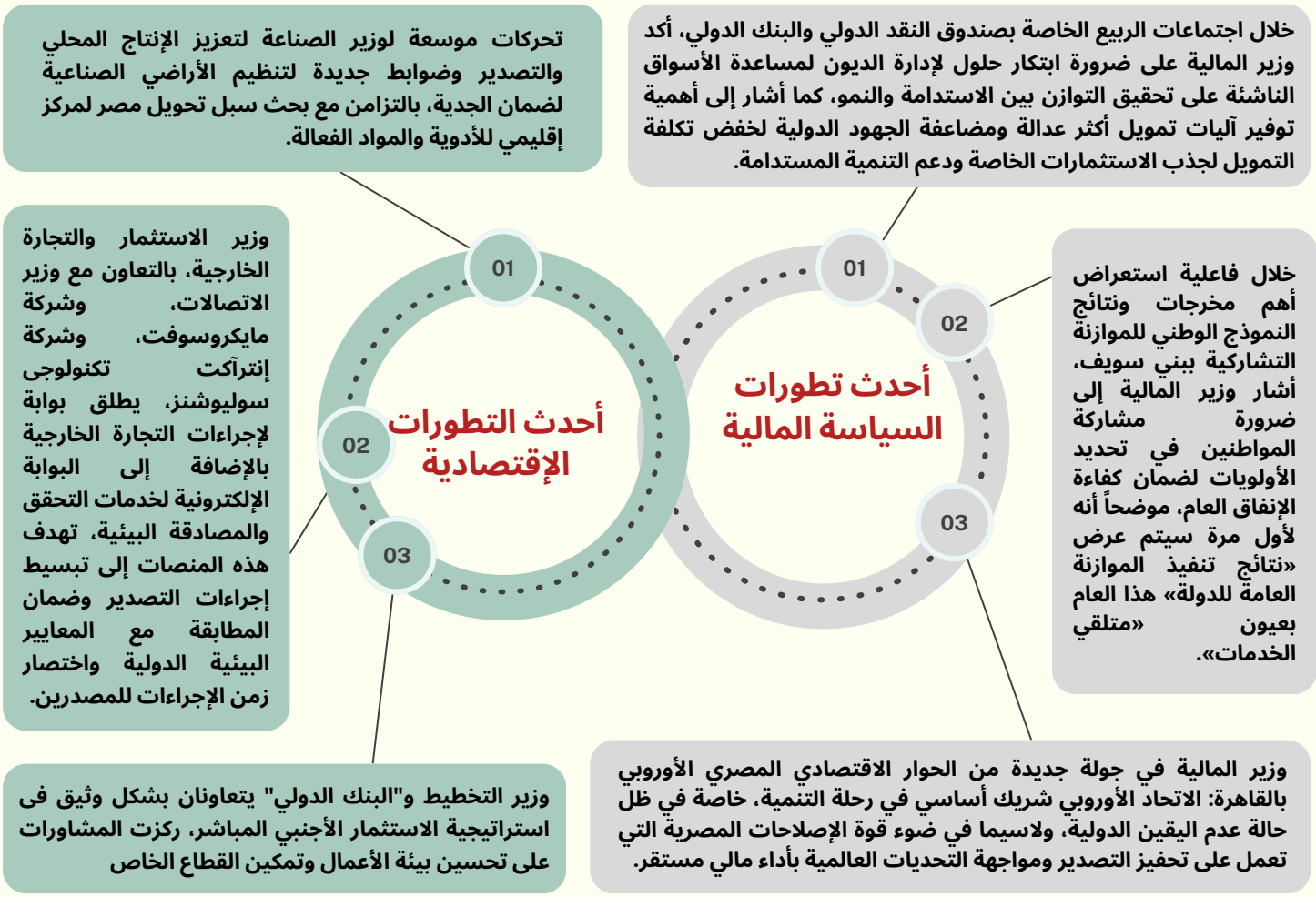

أحدث تطورات السياسة المالية:

خلال اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أكد وزير المالية على ضرورة ابتكار حلول لإدارة الديون لمساعدة الأسواق الناشئة على تحقيق التوازن بين الاستدامة والنمو، كما أشار إلى أهمية توفير آليات تمويل أكثر عدالة ومضاعفة الجهود الدولية لخفض تكلفة التمويل لجذب الاستثمارات الخاصة ودعم التنمية المستدامة.

- شارك وزير المالية أحمد كجوك في لقاء وزراء المالية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على هامش اجتماعات الربيع، حيث دار اللقاء حول ضرورة إسراع وتيرة التحول نحو الاقتصاد الأخضر والطاقة المتجددة في ظل حالة "عدم اليقين" العالمي
- كما أشار خلال مائدة مستديرة حول الأسواق الناشئة على أن الأسواق الناشئة هي الأكثر تضرراً من التحديات الإقليمية الراهنة، مشدداً على ضرورة ابتكار حلول لإدارة الديون توازن بين الاستدامة والنمو. كما دعا إلى توفير آليات تمويل أكثر عدالة ومضاعفة الجهود الدولية لخفض تكلفة التمويل لجذب الاستثمارات الخاصة ودعم التنمية المستدامة.
- وأكد، أثناء لقاءاته مع المستثمرين، أن هناك تنسيقًا وتعاونًا كاملًا بين مختلف الجهات الحكومية في مصر؛ لضمان سرعة اتخاذ الإجراءات والتواصل القوى مع الأسواق والمستثمرين، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات من خلال تعزيز "شراكة الثقة" مع مجتمع الأعمال بحزم متنوعة من التسهيلات الضريبية والجمركية وبرامج ومبادرات دعم القطاعات ذات الأولوية.

SPRING MEETINGS
2026 | WASHINGTON DC
INTERNATIONAL MONETARY FUND
WORLD BANK GROUP

خلال فاعلية استعراض أهم مخرجات ونتائج النموذج الوطني للموازنة التشاركية ببني سويف، أشار وزير المالية إلى ضرورة مشاركة المواطنين في تحديد الأولويات لضمان كفاءة الإنفاق العام، موضحاً أنه لأول مرة سيتم عرض «نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة» هذا العام بعيون «متلقي الخدمات».

- بعد النجاح المحقق في الإسكندرية، والفيوم، وبنى سويف، أكد وزير المالية أنه سيتم العمل على التوسع في تطبيق نموذج "الموازنة التشاركية" بباقي المحافظات، موضحاً أنه لأول مرة سيتم عرض «نتائج تنفيذ الموازنة العامة للدولة» هذا العام بعيون «متلقي الخدمات».
- وأكد وزير المالية خلال استعراض نتائج الموازنة التشاركية في بني سويف، أنه جاري العمل على تلبية احتياجات مواطني بنى سويف في خدمات أفضل وأسرع، وفقاً للأولويات التي تم رصدها ميدانياً بواسطة المتدربين. وأشار إلى ضرورة مشاركة المواطنين في تحديد الأولويات لضمان كفاءة الإنفاق العام، مع إعطاء أولوية قصوى لقطاعات الصحة والتعليم والتمكين الاقتصادي في التنمية المحلية.
- كما أشار إلى جهود وزارة المالية المبذولة في مجالات تعزيز الشفافية، ونشر البيانات المالية وإتاحتها للمواطنين، وتوسيع نطاق إشراك المواطنين في تحديد الأولويات المحلية، ورفع كفاءة توجيه الإنفاق العام وربطه بالنتائج وذلك من خلال النموذج الوطني للموازنة التشاركية؛ مما انعكس على تحسن ترتيب مصر في مؤشر الشفافية العالمي.
- وأشاد وزير التخطيط بنموذج الموازنة التشاركية كخطوة لتعزيز حوكمة الإنفاق العام والشفافية عبر إشراك المواطنين في تحديد الأولويات. كما أكد أهمية التحول لموازنة البرامج والأداء لرفع كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق أقصى عائد تنموي.

وزير المالية في جولة جديدة من الحوار الاقتصادي المصري الأوروبي بالقاهرة: الاتحاد الأوروبي شريك أساسي في رحلة التنمية، خاصة في ظل حالة عدم اليقين الدولية، ولاسيما في ضوء قوة الإصلاحات المصرية التي تعمل على تحفيز التصدير ومواجهة التحديات العالمية بأداء مالي مستقر.

- أكد وزير المالية أن المسار الاقتصادي المصري يسير بخطى مطمئنة، مرتكزاً على توازن دقيق بين تحفيز الإنتاج المحلي والتصدير، وتحقيق الانضباط المالي في ظل تحديات عالمية، مع استمرار تحسين المنظومة الضريبية لتشجيع الامتثال الطوعي وجذب ممولين جدد.
- وأوضح نائب الوزير أن قوة الإصلاحات المنفذة مكنت الاقتصاد من مواجهة الصدمات، منعكساً في أداء الـ 9 أشهر الأولى من العام المالي، مع أولوية توسيع القاعدة الاقتصادية والضريبية والإنتاجية لضمان استدامة النمو الشامل.
- وشدد الجانب المصري على أن الاتحاد الأوروبي شريك استراتيجي لتعزيز التجارة البينية والشراكة الاقتصادية، وأن تطوره يزيد فرص نمو الاقتصاد المصري؛ فيما أعرب ممثلو المفوضية الأوروبية عن تقديرهم للإصلاحات المصرية وقدرتها على التعامل مع التحديات الخارجية، مؤكدين التزامهم بدعم ومساندة تلك السياسات.

أحدث التطورات الاقتصادية:

تحركات موسعة لوزير الصناعة لتعزيز الإنتاج المحلي والتصدير وضوابط جديدة لتنظيم الأراضي الصناعية لضمان الجدية، بالتزامن مع بحث سبل تحويل مصر لمركز إقليمي للأدوية والمواد الفعالة.

- أصدر وزير الصناعة القرار رقم 107 لسنة 2026 بمد العمل بحزمة تيسيرات للمشروعات الصناعية المتعثرة، مانحًا مهلًا إضافية تتراوح بين 6 إلى 18 شهرًا وفقًا لنسب التنفيذ، مع إعفاءات من غرامات التأخير لدعم المستثمرين الجادين. كما أتاح فرصة أخيرة لمدة 3 أشهر لتصحيح أوضاع المشروعات التي لم تثبت جديتها سابقًا قبل اتخاذ الإجراءات القانونية.
- كما فرض القرار ضوابط جديدة لتنظيم التصرف في الأراضي الصناعية، تحظر نقل الملكية إلا بعد مرور 3 سنوات من التشغيل الفعلي وإثبات الجدية. تشمل الإجراءات شروطاً محددة للإيجار وتغيير النشاط لضمان الانضباط وتعظيم الاستفادة من الأصول الإنتاجية لدعم التصنيع المحلي.
- وفى إطار موازٍ، عقد المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، لقاءً موسعاً مع ممثلي غرفة صناعة الأدوية والمجلس التصديري للصناعات الطبية لبحث سبل النهوض بالقطاع، حيث أكد الوزير على سعي الدولة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي رائد لتصنيع وتصدير المواد الفعالة للأدوية، مع تقديم كل الدعم للشركات للتوسع في تعميق التصنيع المحلي.
- استعرض اللقاء مطالب رئيسية لتعزيز الصادرات، أبرزها تيسير شهادات الجودة الأوروبية، وتحديث التكنولوجيا، وتبسيط التمويل وشهادات المكون المحلي. ووجّه الوزير بالتنسيق الفوري للدعم الفني وربط البحث العلمي بالصناعة، مع إقرار اجتماعات دورية لحل تحديات المستثمرين وتعظيم فرص نمو الصادرات المصرية.

وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بالتعاون مع وزير الاتصالات، وشركة مايكروسوفت، وشركة إنترآكت تكنولوجى سوليوشنز، يطلق بوابة لإجراءات التجارة الخارجية بالإضافة إلى البوابة الإلكترونية لخدمات التحقق والمصادقة البيئية، تهدف هذه المنصات إلى تبسيط إجراءات التصدير وضمان المطابقة مع المعايير البيئية الدولية واختصار زمن الإجراءات للمصدرين.

- أطلق الدكتور/ محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، البوابة الإلكترونية والنظام المميكن لخدمات وحدة التحقق والمصادقة البيئية ووحدات المطابقة المتخصصة بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وبمشاركة شركة مايكروسوفت، وتنفيذ شركة إنترآكت تكنولوجي سوليوشنز.
- تستهدف المنظومة ميكنة تقديم الطلبات ومتابعة الإجراءات الخاصة بالمطابقة والتحقق البيئي واختصار زمن الإجراءات، مما يساعد المصدرين على إثبات توافق منتجاتهم مع المعايير الدولية والبيئية لتعزيز تنافسية الصادرات المصرية عالميًا.

وزير التخطيط و"البنك الدولي" يتعاونان بشكل وثيق فى استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، ركزت المشاورات على تحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص

- عقد الدكتور أحمد رستم، وزير التخطيط، اجتماعاً مع وفد البنك الدولي لبحث تعزيز الشراكة في ضوء جهود الإصلاح الاقتصادي في مصر، وبحث تطورات إعداد استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص لزيادة تنافسية الاقتصاد المصري وتعزيز جهود التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة وتوفير فرص عمل جديدة.
- كما استعرض الوزير ملامح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2027/2026، والإطار العام للخطة متوسطة المدى 2028/2027 – 2030/2029 التي تستهدف رفع معدلات النمو إلى 6.8% بنهاية الخطة، مع التركيز على دعم قطاعات الاقتصاد الحقيقي وتعزيز دور القطاع الخاص؛ حيث تستهدف خطة العام المالي 2027/2026 وصول الاستثمارات الكلية إلى نحو 3.7 تريليون جنيه، منها 1.5 تريليون جنيه استثمارات عامة بنسبة 41%، مقابل 2.2 تريليون جنيه استثمارات خاصة تمثل 59% من الإجمالي، مع العمل على زيادة نسبة مساهمة القطاع الخاص تدريجيًا لتصل إلى 64% في 2030.

القطاع الحقيقى

تقرير أداء الاقتصاد المصري خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

سجل الاقتصاد المصري خلال الربع الثاني من العام المالي الجاري ٢٠٢٦/٢٠٢٥ طفرة نوعية، محققاً أعلى معدل نمو بنسبة ٥,٣%. وتُعد هذه الزيادة هي الأكبر منذ الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، مدفوعةً بحزمة الإصلاحات الهيكلية والمالية والنقدية التي عززت استقرار الاقتصاد الكلي ورفعت من مرونته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

وكانت من أبرز القطاعات المحركة للنمو خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مايلي:

- **قناة السويس ٢٤,٢%**
- **المطاعم والفنادق: ١٤,٦%**
- **الصناعة غير البترولية: ٩,٦%**
- **تجارة الجملة والتجزئة: ٧,١%**
- **النقل والتخزين: ٦,٤%**
- **الكهرباء: ٥,٦%**
- **الصحة: ٤,٦%**
- **التعليم: ٣,٣%**

الركائز الأساسية للنمو خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

- **النشاط الصناعي غير البترولي: تصدر هذا القطاع قائمة المساهمين في النمو المحقق، حيث ساهم بمفرده بنحو ١,٢ نقطة مئوية من إجمالي الـ ٥,٣%. ويعود نموه بنسبة ٩,٦% إلى نجاح سياسات توطين الصناعة وتعزيز الصادرات تامة الصنع ونصف المصنعة.**
- **قطاع السياحة: استمر نشاط المطاعم والفنادق في أدائه المتميز، حيث انعكست جهود تنشيط القطاع على جذب ١٩ مليون سائح خلال عام ٢٠٢٥، وهو رقم قياسي يرسخ مكانة مصر كوجهة سياحية رائدة عالمياً.**
- **ساهم النمو المرتفع في قطاعي البنوك (١٠,٧٣%) والتأمين (١٢,٨٥%) في دعم جهود الشمول المالي من خلال التوسع الملحوظ في الخدمات المصرفية والتأمينية.**
- **قناة السويس والتعافي التدريجي: بدأ نشاط القناة في التعافي الجزئي محققاً نمواً بنسبة ٢٤,٢%، بالتزامن مع العودة التدريجية للاستقرار في منطقة البحر الأحمر، وبفضل المبادرات التحفيزية التي أطلقتها هيئة قناة السويس.**
- **قطاع الطاقة: انحسر الانكماش في نشاطي البترول والغاز نتيجة تكثيف برامج الحفر والاستكشاف وتوفير التسهيلات اللازمة للشركاء الأجانب، بما في ذلك سداد جزء كبير من مستحقاتهم المالية، مما أدى لزيادة الإنتاج في الأشهر الأخيرة.**

وبالنسبة لبيانات الربع الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، فقد ارتفع مسجلاً ٥,٣% مقارنة، بمعدل نمو بلغ ٣,٥% خلال الربع الأول من العام المالي السابق، مدفوعاً بتسارع الأداء الذي شهده عدد من القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة، أهمها قطاع الصناعة غير البترولية ليحقق معدل نمو بلغ ١٤,٥%، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليحقق ١٤,٥%، وقطاع السياحة ليحقق ١٣,٨%. هذا بالإضافة إلى تعافي نشاط قناة السويس ليسجل معدل نمو موجب للمرة الأولى منذ الربع الثاني للعام المالي ٢٠٢٤/٢٣ محققاً ٨,٦%. كما سجلت عدد من النشاطات الأخرى تسارع في معدلات النمو، ومنها، التشييد والبناء محققاً ٣,٣%، ونشاط التأمين ٨,٩%، والكهرباء ٥,٤%، والنقل والتخزين ٣,٩%.

معدلات النمو الربع سنوية للناتج المحلى (بالأسعار الثابتة)

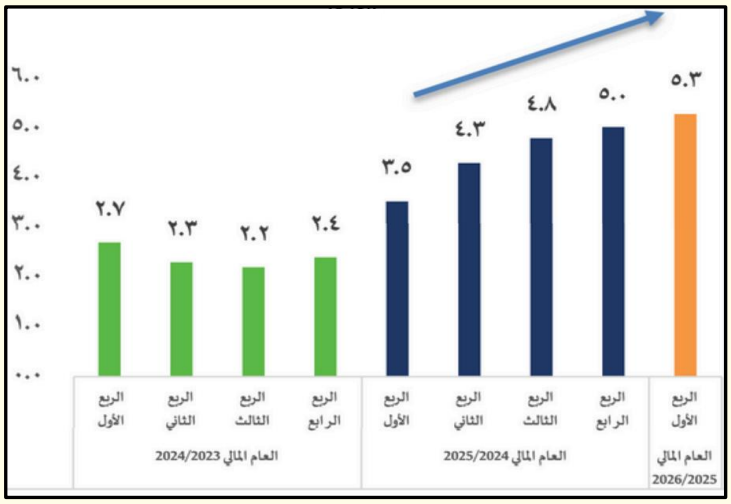

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

حيث أظهر الاقتصاد المصري أداءً قوياً نتيجة الاستمرار في تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف دعم الاقتصاد الحقيقي، وتمكين القطاع الخاص، بتنفيذ أكثر من ٦٠ إصلاح هيكلي خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٤ إلى أكتوبر ٢٠٢٥ (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

على المستوي القطاعي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥،

- **يرجع نمو نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية في ضوء تحسن الطلب المحلي والخارجي، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال الصناعية، خاصة في ظل استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. فقد حققت صناعات المركبات ذات المحركات معدل نمو بلغ ٥٠% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، وصناعة المواد والمنتجات الكيماوية محققاً ٤٤%، وصناعة المشروبات محققاً ٣٧%، وصناعة الأثاث محققاً ٣٤%، وصناعة المستحضرات الصيدلانية والكيميائية والدوائية محققاً ١٩%، وصناعة الملابس الجاهزة محققاً ١٧%.**

- **وجاء النمو المحقق في نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مدفوعا باستراتيجية الدولة لتحويله من قطاع خدمي إلى قطاع إنتاجي قائم على التكنولوجيا وصناعة التعهيد، إلى جانب دوره في تعزيز الصادرات المصرية الرقمية. وقد ساهمت الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الرقمية إلى جانب الارتفاع الكبير في متوسط سرعة الإنترنت، في تعزيز انتشار الخدمات الرقمية وتوسيع قاعدة المستخدمين.**

- **كما عزز نمو قطاع السياحة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ نتيجة للدعم المستمر الموجه له من خلال رفع جودة الخدمات والبنية التحتية السياحية، وتطوير منظومة النقل، وجذب الوفود السياحية إلى مصر والترويج للسياحة المصرية.**
وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي للاستقطاب شرائح أوسع من الزوار.

على المستوي الإنفاق خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦،

- **فقد سجل الاستثمار مساهمة إيجابية بلغت ٢,٤٥ نقطة مئوية، في تطور يعكس التحسن الذي يشهده تكوين رأس المال، وهو ما يمثل مؤشرًا لاستعادة الثقة الاستثمارية وتنامي دور التكوين الرأسمالي في دعم نمو الاقتصاد المصري.**

الإستثمارات المنفذة بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)

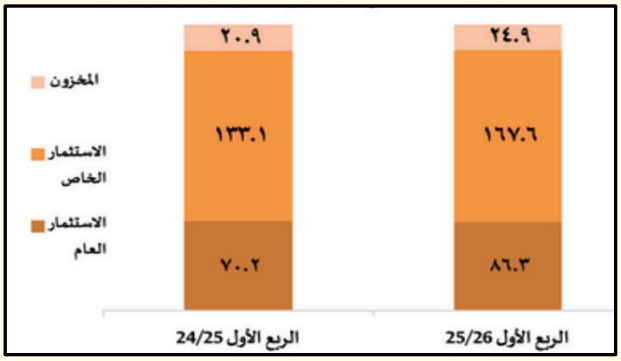

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

- **فقد ارتفعت إجمالي الاستثمارات إلى ٢٧٨,٧ مليار جنيه بالأسعار الثابتة مقابل ٢٢٤,٣ مليار في العام السابق، محققا معدل نمو ٢٤,٢%.**
- **وحقق الاستثمار الخاص نموا ملحوظاً بلغ ٢٥,٩%، مستحوذا على ٦٦% من إجمالي الاستثمار، وهو أعلى مستوى في الفترات المقارنة،**
- **بينما استحوذ الاستثمار العام على ٣٤% من إجمالي الاستثمارات. ويشير ذلك إلى توجه واضح نحو خفض الاستثمارات العامة والتركيز على المشروعات ذات الأولوية، مع إتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص.**

- **على مستوى هيكل الصادرات السلعية، سجل الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ أداء قوياً عبر المجموعات السلعية؛ فقد نمت السلع تامة الصنع مثل الملابس الجاهزة (٢٤,٨%) والمحضرات الغذائية المصنعة (٢٩,٩%) وكذلك حققت السلع نصف المصنعة نمواً قوياً بلغ (٢١,٤%) مدفوعة بارتفاع صادرات الزيوت والدهون.**

- ويتسم هيكل النمو للإقتصاد المصري بوجود تنوع شديد في الأنشطة اقتصادية مما يضمن إستدامة مصادر النمو الاقتصادي.

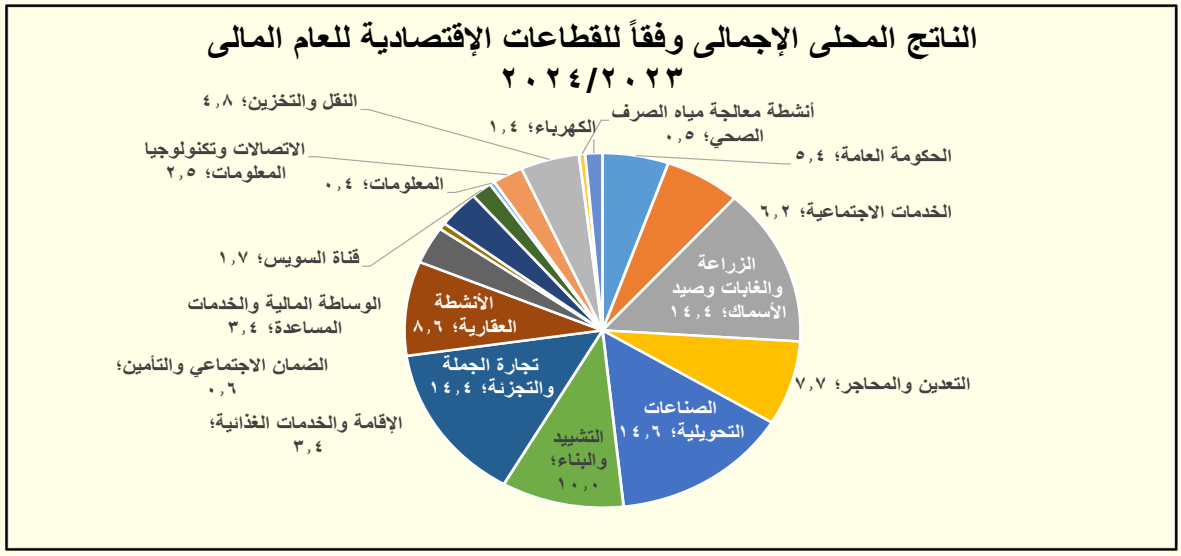

مساهمة القطاعات الرئيسية وفقاً للإنفاق (الاستهلاك، الاستثمار، صافي الصادرات) في نمو الناتج المحلي الإجمالي- تاريخياً منذ العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١

- شهد معدل النمو الاقتصادي في مصر اعتماداً على مكونات رئيسية من الطلب الكلي . وفي العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، إرتفعت معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ مقابل العام السابق. ويُعزى هذا الأداء بشكل أساسي إلى تأثير سنة الأساس، حيث تأثرت معدلات النمو الإقتصادي خلال فترة المقارنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بتداعيات جائحة كوفيد-١٩، إلا أن معدل النمو الاقتصادي قد عاود الإرتفاع فور معاودة النشاط الاقتصادي بعد انحسار آثار الجائحة في العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

- أما في العام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٢، فقد ساهمت صافي الصادرات بشكل اساسي في معدل النمو المحقق وذلك نتيجة أثر سعر الصرف علي تزايد حجم الصادرات والواردات خلال عام ٢٠٢٣. وقد بادر البنك المركزي المصري إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية، من أبرزها توحيد سعر الصرف، بهدف استعادة مرونة السوق وتعزيز الثقة. وقد انعكس هذا التصحيح في السياسات النقدية على أداء الاقتصاد خلال عام ٢٠٢٤، حيث بدأ الاستهلاك الخاص بالتعافي مجددًا، ليعود كمكون رئيسي في دعم النمو الاقتصادي.

- ولمحاربة الضغوط التضخمية الناجمة عن الارتفاع العالمي في أسعار الغذاء والطاقة، طبق البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، حيث قام برفع أسعار الفائدة بمقدار ٨٠٠ نقطة أساس خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤، ما أدى إلى تحول سعر الفائدة الحقيقي إلى قيم إيجابية في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤ للمرة الأولى منذ الربع الأول من عام ٢٠٢٢، واستمر الاتجاه التنازلي لمعدلات التضخم في مصر.

- وفي ضوء استقرار المؤشرات الاقتصادية حالياً وبدء تراجع معدلات التضخم، شرع البنك المركزي خلال العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٤ في تيسير السياسة النقدية تدريجياً، بهدف تحفيز الطلب الكلي، خاصة من خلال دعم الاستهلاك الخاص وتنشيط الاستثمارات، وهو ما يُتوقع أن يُسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى خلال الفترة المقبلة.

- **وتستمر جهود الدولة المصرية لإجراء الإصلاحات الهيكلية لتوطين الصناعة والاعتماد على الإنتاج المحلى، واستهداف زيادة الاستثمارات التنموية خاصة فى المشروعات الخضراء، والسعى نحو توفير مليون فرصة عمل سنويًا، وإطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة، التى تفتح آفاقًا جديدة لجذب استثمارات أجنبية على نحو يُسهم فى تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة المواطنين والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.**

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار السنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتعظيم الموارد. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية الاجتماعية، والتنمية البشرية مثل التعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ومستوى معيشته، ورفع كفاءة البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

ونظرا للإصلاحات التي اتخذتها وزارة المالية والتي تمثلت في إطلاق حزمة الإصلاحات الضريبية، وتطوير وتحسين الخدمات الضريبية وتعزيز الشفافية. وبناءً عليه، فقد جاءت الفترة من يوليو إلى فبراير ٢٠٢٥/٢٠٢٦ لتعكس تحسناً ملحوظاً في المؤشرات المالية كما هو موضح أدناه.

- **سجل العجز المالى الكلى نحو ٥,٣% من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل ٦,٢% من الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وقد ارتفع الفائض الأولى مسجلاً نحو ٨٩٧ مليار جنيه (٤,٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة يوليو–ابريل ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل نحو ٥٣٦ مليار جنيه (٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن إرجاعه فى الأساس إلى ما يلى:**

- **إرتفعت الإيرادات الضريبية بشكل ملحوظ بنحو ٢٩,٣% مقابل العام السابق لتسجل ٢٢٠٨,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (وهو ما يمثل ١٠,٤% من الناتج المحلى الإجمالى)؛ ويأتي ذلك في ضوء نمو حصيلة معظم أنواع الضرائب بشكل متكامل، مدفوعاً بتحسن العلاقة مع مجتمع الأعمال واستمرار جني ثمار الحزم الضريبية (وهو أصلاح دائم ومستمر) خاصة على ضريبة الدخل وضرائب النشاط التجاري والصناعي مدفوعاً بالتسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة ومتوسطة، بالإضافة الي التعديلات المتخذة على قانون ضريبة القيمة المضافة والتي أدت الي زيادة الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية والخدمات، فضلاً عن مساهمة ميكنة النظم الضريبية في تطوير الإدارة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية.**
- **ضبط الإنفاق العام خلال فترة الدراسة في ضوء السعي نحو تحسين إدارة الدين من خلال تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على حساب الخزانة الموحد والالتزام بالحدود القانونية. فضلاً عن جهود وضع سقف للإنفاق الإستثماري والبلغ ١,٢ تريليون جنيه للعام المالى الحالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦.**

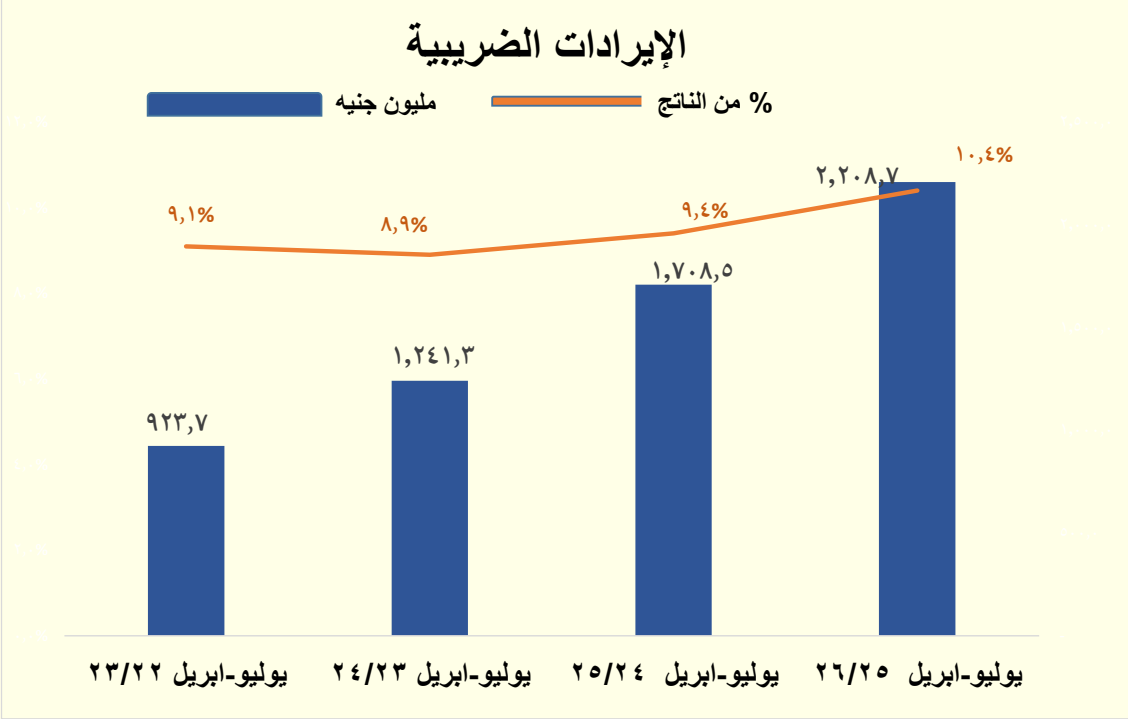

على جانب الإيرادات العامة

بلغت جملة الإيرادات العامة نحو ٢٦٦٣,١ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل من العام المالى ٢٦/٢٥، لترتفع بنحو ٦٨٦,٧ مليار جنيه بنسبة نمو ٣٤,٧%، مقابل ١٩٧٦,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٨٢,٩% من إجمالي الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ١٧,١%.

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٢٢٠٨,٧ مليار جنيه لترتفع بنحو ٥٠٠,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٩,٣%) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق.

ومن أهم بنود الإيرادات الضريبية التى ساهمت فى إرتفاع جملة الإيرادات ما يلي:

- **ارتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة الدخل بنحو ٢٤٢,٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٢,١%) لتسجل نحو ٨١٨,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة ،**
  - **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المرتبات المحلية بـ ٥٢,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٥%) لتحقق ٢٠٤,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على النشاط التجارى والصناعى بـ٤٠,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٤,٦%) لتحقق ١٣٢,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع الحصيلة من الضريبة على المهن غير التجارية بـ ٥,٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٥%) لتحقق ١٨,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفعت الحصيلة من الضريبة على الشركات بـ ١٤١,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٤٥,٦%) لتحقق ٤٥٣,١ مليار جنية خلال فترة الدراسة. ومنها:**

- **إرتفاع حصيلة الضريبة من الشركات الأخري بـ ١١٣ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٥٢,٨%) لتحقق ٣٢٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **ارتفاع الحصيلة الضريبة من قناة السويس بنحو ١٤,٩ مليار جنيه مصري (بنسبة نمو ١٩,٣%) لتصل إلى ٩٢,١ مليار جنيه مصري خلال فترة الدراسة.**

➢ **إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ١٦٨,١ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٢,٧%) لتسجل ٩٠٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة،**

- **حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ ٥١,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٢,٣%) لتحقق ٤٦٩,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة، (ويرجع ذلك إلى إرتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من السلع المستوردة بـ ١٦,٣ مليار جنيه لتحقق ٣٠٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة، وإرتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من السلع المحلية بـ٣٥,٢ مليار جنيه لتحقق ١٦٤,٥ مليار جنية خلال فترة الدراسة).**
- **إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على الخدمات بـ٣٢,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٣,٩%) لتحقق ١٢٨,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من الفنادق والمطاعم بـ٢٠,٧ مليار جنيه لتحقق ٣٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع حصيلة خدمات التشغيل للغير بمقدار ٢,٩ مليار جنيه لتصل إلى ٤٤,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من خدمات الاتصالات الدولية والمحلية بـ ٦ مليار جنية لتحقق ٢٨,٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة من الخدمات الأخري بـ٣ مليار جنيه لتحقق ٢١,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على السلع المحلية بـ ٥٧,٥ مليار جنيه بنسبة ٤٣,٩% لتحقق ١٨٨,٢ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من رسوم التنمية بـ٢,٩ مليار جنيه (بنسبة ٢٠,١%) لتحقق ١٧,١ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من ضرائب الدمغة بـ ١٥,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٤,٩%) لتحقق ٦٠ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على إستخدام السلع بـ ٦,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٣,١%) لتحقق ٣٦,٩ مليار جنية خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفاع الحصيلة من الضريبة على الخدمات الخاصة بمقدار ١,١ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٠,٨٪) لتصل إلى ٦,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

➢ **وارتفعت الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٥٩,٥ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٢٠,٩%) لتحقق ٣٤٤,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٢٨٤,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.**

- **وذلك فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ ٥٤,١ مليار جنية**

(بنسبة زيادة ٢٠,٦%) لتحقق نحو ٣١٦,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- **وفى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على السيارات بـ ٢,٨ مليار جنية (بنسبة زيادة ٢٠,٩%) لتحقق نحو ١٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وفى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على المباني بـ ٢ مليار جنية (بنسبة زيادة ٣٧,٤%) لتحقق نحو ٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ١٥,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٥,٦%) لتحقق ١١٣,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **وارتفعت المتحصلات من الضرائب الأخري لتحقق ٢٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. في ضوء ارتفاع الحصيلة من إيرادات رؤوس أموال منقولة من البنك المركزى المصري لتحقق ٢٥,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

(إرتفعت الإيرادات غير الضريبية: (والتي تمثل ١٧,١% من إجمالى الإيرادات) بنحو ١٨٦,٥ مليار جنيه لتصل نحو ٤٥٤,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، لترتفع بنحو ١٧٧,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مدفوعاً فى الأساس بما يلى:

- **ارتفعت المنح بـ٧,٤ مليار جنيه لتسجل نحو ١٤,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة في ضوء زيادة المنح من جهات حكومية لتسجل ١١ مليار جنيه، وزيادة المنح من الجهات الأجنبية لتحقق ٢,٤ مليار جنيه.**

- **إرتفعت الحصيلة غير الضريبية من الإيرادات الأخرى بنحو ١٧٩,١ مليار جنيه (بنسبة نمو ٦٨,٦%) لتحقق نحو ٤٤٠,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة في ضوء ما يلي:**
  - **إرتفعت الحصيلة غير الضريبية من بيع السلع والخدمات بـ ٣٧,٥ مليار جنيه لتحقق نحو ١١٤,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **حققت الحصيلة من عوائد الملكية نحو ٦٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة ومنها ما يلى:**
    - **إرتفعت العوائد المحصلة من الهيئات الإقتصادية بنحو ٤,١ مليار جنيه لتصل نحو ١٨,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
    - **إرتفعت العوائد المحصلة من شركات القطاع العام بنحو ٣,٢ مليار جنيه لتصل نحو ٨,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - ✓ **إرتفعت الإيرادات من المناجم والمحاجر بنحو ٠,٩ مليار جنيه لتصل ٣,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
- **ارتفعت الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة بـ١٦٤,٥ مليار جنيه لتسجل نحو ٢٥٨,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٩٣,٩ مليار جنية خلال نفس الفترة من العام الماضى، حيث بلغت الإيرادات غير الضريبية المتنوعة الجارية نحو ٢٣٣,٧ مليار جنيه، وبلغت الإيرادات غير الضريبية المتنوعة الرأسمالية نحو ٢٤,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

جدير بالذكر أن الحصيلة غير الضريبية من الايرادات المتنوعة قد إرتفعت بشكل ملحوظ خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠٢٥/٢٠٢٦، في ضوء الحصيلة الإستثنائية من مشروع علم الروم بنحو ١٦٦,٨ مليار جنيه.

على جانب المصروفات العامة

إرتفعت إجمالى المصروفات بنحو ٦٥٢,٨ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢١,٢%) لتسجيل ٣٧٣٣,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ابريل من العام المالى ٢٦/٢٥، مقابل ٣٠٨٠,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- **حيث إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين بنحو ٦٣,٣ مليار جنيه بنسبة ١٣,٣% ليحقق ٥٣٨,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

باب: شراء السلع والخدمات

- **إرتفع شراء السلع بنحو ٣٥,٢ مليار جنيه بنسبة ٢٦,٨% ليحقق ١٦٦,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، ومن بينها:**
  - **ارتفاع الإنفاق على الصيانة بنحو ٢,٤ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٤,٢%)، ليحقق ١٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **ارتفاع الإنفاق على النقل العام بنحو ١,١ مليار جنيه (بنسبة نمو ١٥,٦%)، ليحقق ٧,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **ارتفاع الإنفاق على الخدمات الأخري بنحو ٧,٢ مليار جنيه، ليحقق ٢٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

باب: الفوائد

- **حققت مدفوعات الفوائد ٢٠٢٠,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وتستمر جهود وزارة المالية بتحسين إدارة الدين، بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل من خلال تقليل الاعتماد على حساب الخزانة الموحد والالتزام بالحدود القانونية.**

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الانفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنحو ٦٨,٣ مليار جنيه (بنسبة ١٣,٧%) ليصل ٥٦٥,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفع الإنفاق لدعم الصادرات بنحو ٨,٦ مليار جنيه ليصل ١٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفع الإنفاق على الدعم النقدي تكافل وكرامة بنحو ٧,٣ مليار جنيه (بنسبة ٢١,١%) محققا ٤٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات بنحو ١١,٧ مليار جنيه (بنسبة ٩,٣%) محققاً ١٣٦,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**
  - **إرتفع الإنفاق على علاج المواطنين بنحو ١,٣ مليار جنيه (بنسبة ١١,٣%) ليحقق ١٢,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.**

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

ارتفع الإنفاق المخصص لشراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنحو ٩٣ مليار جنيه، ليحقق نحو ٢٨٣,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. وتعكس تلك الزيادة عودة مستويات الاستثمار الممول من الخزانة العامة إلى مستوياتها التاريخية الطبيعية قبل السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، والتي كانت سنة استثنائية شهدت انخفاضًا في الإنفاق العام. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية ملتزمة، وفقًا لقانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بالحفاظ على سقف للاستثمارات العامة بقيمة ١,٢ تريليون جنيه مصري للسنة المالية المذكورة.

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٥/٢٦

(مليار جنيه)

البيان	يوليو- ابريل	
	٢٠٢٤/٢٥	٢٠٢٥/٢٦
الإيرادات	**١,٩٧٦,٣٧١**	**٢,٦٦٣,٠٦٨**
الضرائب	١,٧٠٨,٥٢٢	٢,٢٠٨,٦٨٧
المنح	٦,٦٧١	١٤,٠٨٩
الإيرادات الأخرى	٢٦١,١٧٩	٤٤٠,٢٩٣
المصروفات	**٣,٠٨٠,٥٥٠**	**٣,٧٣٣,٣٧٢**
الأجور وتعويضات العاملين	٤٧٥,٤٩٨	٥٣٨,٧٦٠
شراء السلع والخدمات	١٣١,٣٨٢	١٦٦,٦١٧
الفوائد	١,٦٥٧,٩٢٨	٢,٠٢٠,٩٩٥
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٤٩٧,٤٢٥	٥٦٥,٧٥٢
المصروفات الأخرى	١٢٨,٢٧٣	١٥٨,١٩٦
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٩٠,٠٤٤	٢٨٣,٠٥٢
الميزان النقدى	**-١,١٠٤,١٧٩**	**-١,٠٧٠,٣٠٤**
صافى حيازة الاصول المالية	**١٨,٠٩٨**	**٥٣,٧١٨**
الميزان الكلى	**-١,١٢٢,٢٧٧**	**-١,١٢٤,٠٢٢**
الميزان الأولى	**٥٣٥,٦٥١**	**٨٩٦,٩٧٣**
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**٣,٠٪**	**٤,٢٪**
الميزان الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-٦,٢٪**	**-٥,٣٪**

دين أجهزة الموازنة العامة للدولة

حققت السياسات المالية تقدمًا ملموسًا في تحسين مؤشرات المديونية، حيث انخفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٩٦% في عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، إلى نحو ٨٢,٥% في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مع خفض الدين الخارجي بنحو ٤ مليارات دولار، وهو ما أسهم في خلق مساحة مالية إضافية موجهة لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، بما يعكس التوازن بين الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الشاملة.

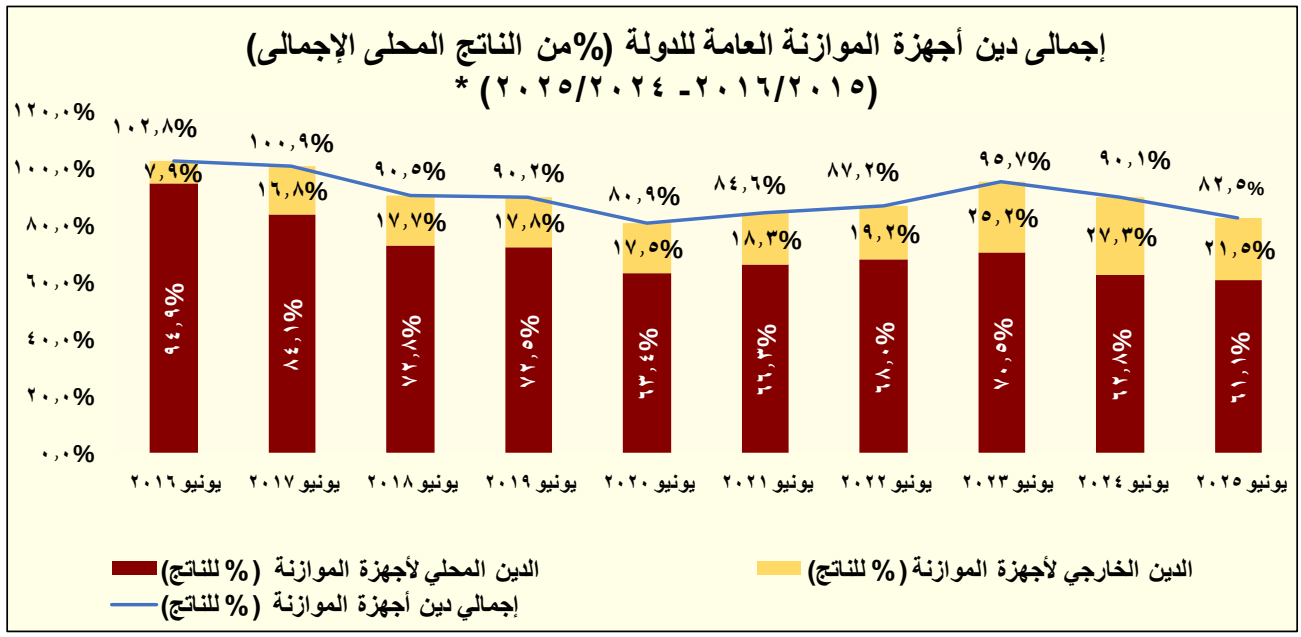

* تحت المراجعة

وعلى صعيد الأدوات التمويلية، واصلت وزارة المالية تبني حلول مبتكرة مثل مبادلة الديون بالاستثمارات ومقايضتها بزيادة الإنفاق على التنمية البشرية، إلى جانب إصدار الصكوك السيادية المحلية لتوسيع قاعدة المستثمرين وخفض تكلفة خدمة الدين، بما يدعم قدرة الدولة على تمويل التنمية دون المساس بالاستقرار المالي.

وقد إنخفض سعر التأمين ضد مخاطر عدم السداد لمدة ٥ أعوام ليصل في يناير ٢٠٢٦ لاقل من ٢٧٠ نقطة، وتراجع تكلفة والعوائد على السندات الدولية بشكل كبير تتراوح بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ نقطة (مقارنة بنفس الفترة من العام السابق).

أداء محفظة الدين في النصف الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦

- **التحول نحو الاستحقاقات طويلة الآجال:** شهد سوق الإصدارات المحلية تحولاً واضحاً نحو الأدوات طويلة الأجل، حيث ارتفعت حصة أذون الخزانة لآجال ٢٧٣ و ٣٦٤ يوماً إلى ٣٨% مقارنة بـ ١٧% في نفس الفترة من العام السابق.
- **خفض تكلفة الاقتراض:** انخفضت العائدات على الأوراق المالية الحكومية المحلية بمتوسط ٢,٥% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي .
- **خفض الدين الخارجي:** تراجعت أرصدة الدين الخارجي بمقدار ٢ مليار دولار مبدئياً في النصف الأول من العام المالي الحالي، تماشياً مع استراتيجية خفض الدين الخارجي بمقدار ١-٢ مليار دولار سنوياً.
- **أصدرت مصر أول صكوك سيادية محلية في نوفمبر ٢٠٢٥، وتم تغطية الاكتتاب بأكثر من خمس أضعاف، بقيمة ١٤,٩ مليار جنيه، مما يعكس طلباً قوياً على الأدوات الإسلامية.**

أطلقت وزارة الملية إستراتيجية الدين متوسطة المدي للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩

تتبني السياسة المالية إستراتيجية متوسطة المدي لخفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة والتي تم نشرها في يناير ٢٠٢٦ للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩، بهدف تحقيق الاستدامة المالية من خلال خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مؤشرات خدمة الدين، وتقليل الاحتياجات التمويلية الإجمالية بنسبة تتراوح بين ٩% إلى ١١% من الناتج المحلي بحلول نهاية العام المالي ٢٠٢٨/٢٠٢٩.

ويمكن تحميل التقرير من خلال الرابط التالي:

https://assets.mof.gov.eg/files/d٠ff٥٠٨٠-ff٥d-١١f٠-٩f٨٧-٨١a١٨٦cc١١a٤.pdf

وتتمحور إستراتيجية الدين متوسطة المدي حول أربعة مستهدفات رئيسية كما يلي:

- خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نطاق ٧١% -٧٣% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٢٨/٢٠٢٩.
- زيادة متوسط مدة الاستحقاق (ATM) للمحفظة ليكون بين ٤,٥ - ٥,٠ سنوات.
- إطالة عمر الدين، حيث تهدف الإستراتيجية إلى تقليل الاعتماد على أذون الخزانة قصيرة الأجل (٩١) يوم و (١٨٢) يوم، واستبدالها بإصدارات طويلة الأجل (٢٧٣) و (٣٦٤) يوماً وسندات لعدة سنوات لتحسين متوسط زمن الاستحقاق.
- أن يمثل دين أجهزة الموازنة العامة للدولة بالعملة المحلية حوالي ٨٠% من إجمالي المحفظة.
- الالتزام بخفض صافي رصيد الدين الخارجي بمقدار ١ - ٢ مليار دولار سنوياً.

وفي إطار إدارة المخاطر تركز إستراتيجية الدين متوسطة المدي على ما يلي:

- مخاطر إعادة التمويل: يتم علاجها من خلال تقليل الاعتماد على الأوراق المالية قصيرة الأجل من أذون الخزانة وزيادة إصدار السندات طويلة الأجل.
- مخاطر سعر الصرف تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية عبر سداد الديون الخارجية والتركيز على التمويل المحلي.
- مخاطر سعر الفائدة: موازنة المحفظة بين الفائدة الثابتة والمتغيرة، مع استغلال التراجع المتوقع في التضخم لخفض تكلفة الاقتراض الجديد.

كما أطلقت وزارة المالية في يناير ٢٠٢٦ وثيقة "خطة الاقتراض السنوي لجمهورية مصر العربية"

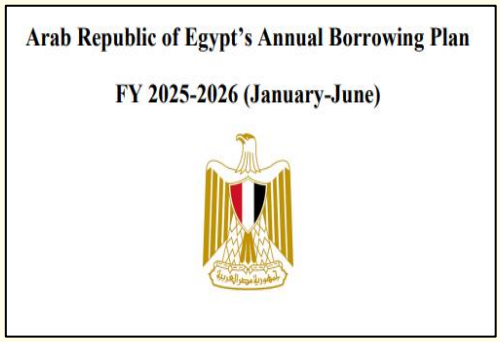

وتهدف الوثيقة إلى عرض خطة الاقتراض الحكومي للنصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ للفترة (يناير - يونيو ٢٠٢٦) لتلبية احتياجات التمويل الإجمالية وسداد المديونيات المستحقة مع الالتزام بالمسؤولية المالية والشفافية، ويمكن تحميل التقرير من خلال الرابط التالي:

https://assets.mof.gov.eg/files/٤٠٦٢٩c٣٠-ff٧b-١١f٠-b٥c٩-٠٧٠a٢d٠٥٥٠c٢.pdf

القطاع النقدي

ساعدت الإجراءات الإصلاحية التي طبقها البنك المركزي المصري في مارس ٢٠٢٤ من خلال السماح لسعر صرف الجنيه أن يتحدد وفقاً لآليات السوق، في إستعادة إستقرار مؤشرات الاقتصاد الكلى، من خلال زيادة التدفقات من النقد الأجنبي، ووضع معدلات التضخم العام والأساسي في مسار نزولى.

ولقد شهدت تدفقات المحافظ الاستثمارية انتعاشاً ملحوظاً، مدفوعاً بشكل رئيسي بتزايد ثقة المستثمرين، وارتفاع تحويلات العاملين من الخارج، إلى جانب الإيرادات غير المسبوقة من صفقة رأس الحكمة الاستثمارية في مارس ٢٠٢٤، والإيرادات من مشروع علم الروم فى ٢٠٢٦.

كما تجدر الإشارة إلى أن الزيادة الكبيرة في تدفقات العملات الأجنبية أدت إلى التعافي غير المسبوق في صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي، والذي عاد إلى تسجيل مستويات موجبة منذ مايو ٢٠٢٤.

وتشير أحدث البيانات خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، إلى استمرار تباطؤ معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ليسجل ٢١,٥% في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، مقارنة بمتوسط قدره ٢٢,٧% خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥.

- ✓ ويُعزى هذا التباطؤ بشكل رئيسي إلى انخفاض مساهمة صافي المطلوبات على القطاع العام، بالإضافة إلى أثر إعادة تقييم المكونات الأجنبية في السيولة المحلية جراء التحسن النسبي في سعر الصرف خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، مقارنة بذات الفترة من العام السابق. وقد حد من ذلك جزئيا ارتفاع مساهمة صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع.
- ✓ أما على أساس شهري، فقد بلغ معدل نمو السيولة المحلية ٠,٥% و ١,٢% و ١,٣% في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ٢٠٢٥، على التوالي. وجاء الارتفاع التراكمي بمقدار ٣% خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ مدعوماً بارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي، والزيادة في صافي المطلوبات على القطاع العام، وكذا ارتفاع المطلوبات على القطاع الخاص المدفوعة بشكل رئيسي بالزيادة في القروض الممنوحة بالعملة المحلية لقطاعي الخدمات والصناعة.

على جانب الأصول

- ✓ شهد صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي (NFAs) الذي يشمل البنك المركزي المصري والبنوك التجارية ارتفاعا ملحوظا بمقدار تراكمي بلغ ٤,٧ مليار دولار خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ ليسجل ٢٥,٥ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٥، وهو أعلى مستوى منذ يوليو ٢٠١٢، ومقابل ٢٠,٨ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٢٥. وجاءت هذه الزيادة التراكمية مدعومة بشكل جزئي بارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية بمقدار ٢,٤ مليار دولار خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ ليصل إلى ١٢,٢ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٥، وهو أعلى مستوى له منذ فبراير ٢٠١٤. وقد انعكست هذه الزيادة لدى البنوك التجارية في ارتفاع الأصول الأجنبية مدعومة بزيادة موارد النقد الأجنبي، لا سيما تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالإضافة إلى ارتفاع استثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية المصرية.

- ✓ وبالمثل، زاد صافي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي للشهر الثامن على التوالي، مسجلا ١٣,٣ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٥ و١٥,١ مليار دولار في يناير ٢٠٢٦- وهو أعلى مستوى له منذ سبتمبر ٢٠٢١ - مدعوما بشكل جزئي بارتفاع أسعار الذهب العالمية. وبناء عليه، فقد ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي بقيمة تراكمية قدرها ٢٠,٣ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٥، متماشيا مع تحسن الوضع الخارجي للاقتصاد المصري وكذا التطورات المواتية لسعر الصرف منذ إبريل ٢٠٢٥.

✓ وعلى جانب، صافي الأصول المحلية (NDA) فقد سجلت (١٢,٨ تريليون جنيه مصري) في نهاية ديسمبر ٢٠٢٥ بزيادة طفيفة بنسبة ١,٥%، مقارنة بشهر سبتمبر ٢٠٢٥ (في ضوء إجراءات الضبط المالي).

- حيث سجل الائتمان الممنوح للحكومة والشركات العامة نحو ١١,٨ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.
- سجل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ٤,٧ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.
  - استمر معدل النمو الحقيقي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص بالعملة المحلية في تسجيل مستويات موجبة للربع السادس على التوالي ليسجل ١١,٨% في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، مقارنة بمتوسط قدره ١٤,٢% في الربع السابق.

على جانب الخصوم

✓ إرتفعت إجمالي العملة المحلية في القطاع المصرفي بنسبة ٤,٢% في ديسمبر ٢٠٢٥ مقارنة بشهر سبتمبر ٢٠٢٥ لتصل ١١ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.

- حيث سجلت الودائع بالعملة المحلية ٩,٦ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.
- كما سجلت العملة المحلية المتداولة ١,٤ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.

- وعلى الجان الأخر، سجلت إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية ٣ تريليون جنيه مصري في ديسمبر ٢٠٢٥.
- وجدير بالذكر أن إجمالي الودائع غير الحكومية قد بلغت ٨٠,٣% من إجمالي الودائع بالقطاع المصرفي، كما سجلت نسبة القروض إلى الودائع عند ٦٥,٣% في نهاية ديسمبر ٢٠٢٥.

التضخم

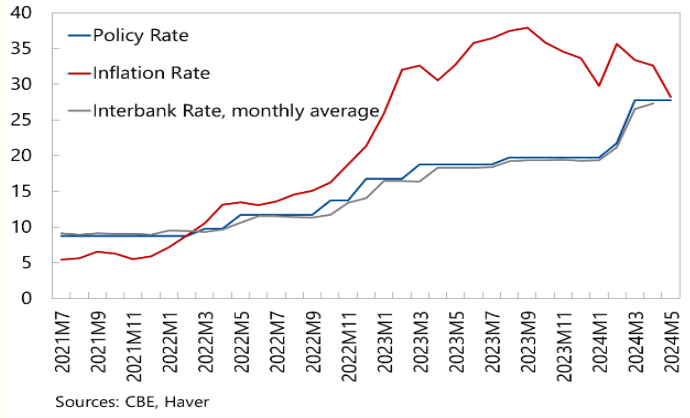

- ساعدت إصلاحات السياسة النقدية المطبقة بوضع معدلات التضخم العام والأساسي في مسار نزولي، ولقد بلغ معدل التضخم العام السنوي ١٤,٩% في أبريل ٢٠٢٦، مقابل ٣٨% أعلى نقطة بلغها في سبتمبر ٢٠٢٣.
- حقق معدل التضخم الأساسى السنوي نحو ١٣,٨% خلال شهر أبريل ٢٠٢٦، مقابل ١٤,٠% خلال الشهر السابق.

وقد واصل البنك المركزي المصري دورة التيسير النقدي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥ بهدف دفع النشاط الإقتصاد، لتصل إجمالي تخفيضات أسعار الفائدة إلى ٧٢٥ نقطة أساس في عام ٢٠٢٥.

✓ وتجدر الإشارة إلى ان لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري قررت في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢ ابريل ٢٠٢٦ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ١٩,٠% و٢٠,٠% و١٩,٥% على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الإئتمان والخصم عند ١٩,٥%.

✓ وقد انخفض عائد السندات الأوروبية المصرية (Eurobond yield) بمتوسط ٦٦ نقطة أساس في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، استمراراً للإتجاه التنازلي الذي بدأ منذ بداية السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥، متأثراً بإنخفاض تكلفة التمويل دولياً، ومما يعكس ثقة المستثمرين في مسار الإصلاح الاقتصادي المطبق حالياً في مصر.

القطاع الخارجى

شهدت معاملات الاقتصاد المصري في القطاع الخارجي خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وهى الفترة ما قبل إندلاع الحرب في المنطقة، تحسناً ملحوظاً (وفقاً للبنك المركزى المصرى) حيث تحسن عجز حساب المعاملات الجارية بنسبة ١٣,٦% ليبلغ نحو ٩,٥ مليار دولار مقابل نحو ١٠,٩ مليار دولار في نفس الفترة من العام المالي السابق. وقد جاء هذا التحسن كنتيجة للزيادة الملحوظة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٢٩,٦%، وكذا ارتفاع الفائض في ميزان الخدمات بمعدل ٢٠,٦% ليصل إلى نحو ٨,٩ مليار دولار لارتفاع كل من الإيرادات السياحية وايرادات رسوم المرور بقناة السويس.

وفيما يتعلق بحساب المعاملات الرأسمالية والمالية، فقد حقق صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٦,٥ مليار دولار خلال فترة العرض، حيث سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٩,٣ مليار دولار، ويرجع ذلك بصفة أساسية للتدفقات الواردة خلال الفترة أكتوبر/ديسمبر ٢٠٢٥ في إطار تنفيذ صفقة علم الروم بقيمة ٣,٥ مليار دولار، كما أسفرت الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر عن صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٥,٠ مليار (مقابل صافى تدفق للخارج بلغ نحو ٣,٢ مليار دولار)، هذا إلى جانب زيادة الأصول الأجنبية للبنوك في الخارج بنحو ٩,٧ مليار دولار.

وقد أسفر ذلك عن تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً قدره ٢,١ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقابل ٥٠٢,٦ مليون دولار لنفس الفترة من العام السابق.

وقد ساهمت العوامل التالية في تحسن العجز في حساب المعاملات الجارية خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦

- **تصاعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنحو ٢٩,٦% لتسجل نحو ٢٢,١ مليار دولار مقابل نحو ١٧,١ مليار دولار.**
- **ارتفاع الإيرادات السياحية بمعدل ١٧,٣% لتسجل نحو ١٠,٢ مليار دولار مقابل نحو ٨,٧ مليار دولار.**
- **إرتفاع إيرادات رسوم المرور فى قناة السويس بمعدل ١٩,٠% لتصل إلى نحو ٢,٢ مليار دولار (مقابل ١,٨ مليار دولار)، وذلك لإرتفاع كل من الحمولة الصافية بمعدل ١٦,١% لتصل إلى ٢٨٤,٠ مليون طن، وعدد السفن العابرة بمعدل ٥,٨% لتسجل نحو ٦,٧ ألف سفينة.**

- **وعلى نحو أخر، قد حدت العوامل التالية من التحسن فى حساب المعاملات الجارية**

- **إرتفاع عجز الميزان التجارى البترولى بمقدار ٢,٣ مليار دولار ليصل إلى نحو ٨,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٦,٧ مليار دولار)، وذلك نتيجة أساسية لارتفاع الواردات البترولية، وذلك على النحو التالى:**
  - **ارتفعت المدفوعات عن الواردات البترولية بنحو ١,٩ مليار دولار لتصل إلى نحو ١١,٦ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٧ مليار دولار)، وذلك لارتفاع الواردات من كل من الغاز الطبيعى بنحو ٢,١ مليار دولار، والبترول الخام بنحو ٣٠٥,٨ مليون دولار (لارتفاع الكميات المستوردة لكل منهما)، بينما انخفضت الواردات من المنتجات البترولية بمقدار ٥٢٢,٤ مليون دولار (لانخفاض الكميات المستوردة).**

- **كما انخفضت حصيلة الصادرات البترولية بنحو ٣٥٢,٣ مليون دولار لتقتصر على نحو ٢,٦ مليار دولار (مقابل نحو ٣,٠ مليار دولار)، وذلك لانخفاض الصادرات من كل من البترول الخام بنحو ٣٤٣,١ مليون دولار، والمنتجات البترولية بنحو ١٦٩,٧ مليون دولار (لانخفاض الكميات المصدرة لكل منهما)، بينما ارتفعت الصادرات من الغاز الطبيعى بنحو ١٦٠,٥ مليون دولار (لارتفاع الكميات المصدرة).**

- **إرتفاع عجز الميزان التجارى غير البترولى بنحو ٢,٠ مليار دولار ليصل إلى نحو ٢٢,٨ مليار دولار (مقابل نحو ٢٠,٨ مليار دولار)، وذلك نتيجة أساسية لارتفاع الواردات غير البترولية، وذلك على النحو التالى:**

- **ارتفعت المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنحو ٤,٥ مليار دولار لتصل إلى نحو ٤١,١ مليار دولار (مقابل نحو ٣٦,٦ مليار دولار)، وقد تركز الارتفاع في الواردات من سيارات الركوب، وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات، والذرة، والتليفونات، وفول الصويا.**

- **فى حين ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بنحو ٢,٥ مليار دولار لتصل إلى نحو ١٨,٣ مليار دولار (مقابل نحو ١٥,٧ مليار دولار)، وقد تركز الارتفاع فى الصادرات من الذهب، والأجهزة الكهربائية للاستعمال المنزلى، والخضر الطازجة أو المبردة أو المطبوخة، والفواكه الطازجة أو المجففة، والملابس الجاهزة.**

- **ارتفاع العجز فى ميزان دخل الاستثمار بمعدل ٨,٠% ليصل إلى نحو ٨,٦ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٩ مليار دولار)، محصلة لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار بمعدل ٧,٧% لتسجل نحو ٩,٩ مليار دولار، وارتفاع متحصلات دخل الاستثمار بمعدل ٥,٧% لتسجل نحو ١,٤ مليار دولار.**

وقد أسفرت المعاملات الرأسمالية والمالية عن صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٦,٥ مليار دولار خلال فترة العرض مقابل نحو ٨,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة المالية السابقة

- **سجل الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٩,٣ مليار دولار خلال فترة العرض مقابل نحو ٦,٠ مليار دولار خلال نفس الفترة من السنة الماضية، وفقاً لأهم التطورات التالية:**

- **أسفرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للقطاعات غير البترولية عن صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٩,٤ مليار دولار، وذلك وفقاً للتطورات التالية:**

- **تسجيل الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال** شركات قائمة صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٦,١ مليار دولار كنتيجة أساسية للتدفقات الواردة خلال الفترة أكتوبر/ديسمبر ٢٠٢٥ في إطار تنفيذ صفقة علم الروم بقيمة ٣,٥ مليار دولار.

- **ارتفاع صافى التدفق للداخل للاستثمارات الواردة لشراء العقارات بمعرفة غير المقيمين** لتصل إلى نحو ١,٠ مليار دولار (مقابل ٧٣٢,١ مليون دولار خلال الفترة المناظرة).

- **ارتفاع أرباح الفترة المعاد استثمارها** لتحقق صافى تدفق للداخل بلغ نحو ٢,٤ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٢ مليار دولار خلال الفترة المناظرة).

- **تحقيق حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير مقيمين** صافى تدفق للداخل بنحو ٣٨٨,٩ مليون دولار (مقابل نحو ٣٢١,٩ مليون دولار خلال الفترة المناظرة).

- **حققت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى قطاع البترول والثروة المعدنية صافي تدفق للخارج قدره ١٥٩,٥ مليون دولار مقابل صافي تدفق للداخل بلغ ١٩٦,٩ مليون دولار، كمحصلة لارتفاع التحويلات إلى الخارج (والتي تمثل استرداد التكاليف التي تحملها الشركاء الأجانب خلال فترات سابقة في أعمال البحث والتنمية والتشغيل) لتسجل نحو ٣,١ مليار دولار (مقابل نحو ٢,٧ مليار دولار)، بينما استقرت التدفقات الواردة للقطاع (والتي تمثل استثمارات جديدة للشركات الأجنبية) عند نحو ٢,٩ مليار دولار.**

- **وقد حققت الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر** صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٥,٠ مليار دولار مقابل صافى تدفق للخارج قدره ٣,٢ مليار دولار.
- **سجل التغير على الأصول الأجنبية للبنوك** صافي تدفق للخارج (يمثل زيادة في الأصول) بلغ نحو ٩,٧ مليار دولار.
- **سجلت القروض والتسهيلات متوسطة وطويلة الأجل** صافي سداد بلغ نحو ٣٨٠,٧ مليون دولار (مقابل نحو ٢,٠ مليار دولار)، حيث سجل إجمالى الأقساط المسددة نحو ٣,٩ مليار دولار (مقابل نحو ٧,٧ مليار دولار)، كما سجل إجمالى المستخدم ٣,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٧ مليار دولار)، بما يشير إلى تراجع الاعتماد على الاقتراض الخارجي خلال فترة العرض.
- **سجل التغير على التزامات البنك المركزي** صافي تدفق للخارج (يمثل انخفاض في الالتزامات) بلغ نحو ٤٣٥,١ مليون دولار مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٧٠٤,٥ مليون دولار.